

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة



تمكين المرأة من أجل التنمية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد التاسع والتسعون - يناير/ كانون الثاني 2011 - السنة العاشرة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والازدهار لأمتنا العربية،،،

المدير العام

المحتويات

أولاً: مقدمة 2

ثانياً: تعريف النوع الاجتماعي 2

ثالثاً: النوع الاجتماعي في التحليل الاقتصادي 3

رابعاً: نماذج التفاوض في اقتصاديات الأسرة المعيشية 5

خامساً: النماذج الاقتصادية والنوع الاجتماعي 6

سادساً: ملاحظات ختامية 7

المراجع 8

تمكين المرأة من أجل التنمية

إعداد : د. رياض بن جليلي

أولاً : مقدمة

لعله من المفيد في البداية التأكيد على الأهمية القصوى لمساهمة المرأة في بناء أي مجتمع معاصر إلى درجة أن مشاركتها أصبحت مؤشرا للرقي الاجتماعي ومقياسا للتنمية الاقتصادية. ومن المهم أيضا التذكير بأنه لا سبيل إلى إقامة مجتمع تسوده قيم المساواة و العدل الاجتماعي إلا باعتماد سياسات جريئة تدعم ثقافيا وعمليا منزلة المرأة أسريا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، بما يضمن توسيع مشاركتها في مسيرة التنمية، على أساس أحقيتها في فرص متكافئة ومتساوية مع الرجل دون تفرقة إلا بمعيار الكفاءة. وتتأكد هذه الحقيقة اليوم، خصوصاً وأن مجتمعاتنا العربية تعيش عصرا مثقلا بتحديات شتى تقتضي تعبئة الجهود من أجل تنمية عادلة وشاملة لكل شرائح المجتمع وفئاته.

ومن منطلق المساهمة في فهم الحوار الجاري بين خبراء الاقتصاد الكلي و المعنيين بوضع السياسات وجعلها أكثر استجابة لاحتياجات التنمية البشرية، يأتي هذا العدد من جسر التنمية لتوضيح التطورات البحثية التي ساهمت في إدماج النوع الاجتماعي في أسلوب التفكير الاقتصادي، مع الإشارة إلى جوانب تتعلق بصياغة السياسات وتقييمها في ظل الاعتبارات النوعية.

ثانياً : تعريف النوع الاجتماعي

يعني مفهوم النوع الاجتماعي مختلف الأدوار والحقوق والمسؤوليات الراجعة للنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم. ولا يقتصر المفهوم على النساء والرجال فحسب، وإنما يشمل الطريقة التي تتحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي. ويرتبط النوع الاجتماعي عموما بحالات اللامساواة في النّفوذ وفي إمكانية الاستفادة من الخيارات والموارد. وتتأثر المواقع المختلفة للنساء والرجال بالحقائق التاريخية والدينية والاقتصادية والثقافية.

تشكّل العلاقات التي يتقاسمها النّساء والرّجال ما يسمّى علاقات النّوع الاجتماعي، التي تحددها مجموعة متنوّعة من المؤسّسات مثل الأسرة والنّظم القانونية و السوق. كما تتمثل علاقات النوع الاجتماعي في علاقات قوى تراتبية بين النساء والرجال تميل إلى تكريس دونية النساء. وغالبا ما تُقبل تلك العلاقات التراتبية على أنها طبيعية، وذلك بالرغم من أنها محدّدة إجتماعيا ومتوطنة ثقافيا وقابلة للتغيرعبر الزمن.

أدوار النوع الاجتماعي هي الأدوار التي يقوم بها الجنسان والتي تشكلها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

كما تشكل علاقات النوع الاجتماعي ديناميكية تتميز بالصراع والتعاون في نفس الوقت، وتتخللها محاور أخرى من الاعتبارات المتراكمة التي تشمل الطائفة أو الطبقة أو العمر أو الحالة الاجتماعية أو الموقع داخل الأسرة. ينتج عن هذه الديناميكية أدوار محددة إجتماعيا لكل من الذكر والأنثى. و تُكتسب هذه الأدوار بالتعلم، وتتغير بمرور الزمن كما تتباين تباينا شاسعا داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى.

تكمن الغاية الأساسية من تفعيل قضايا النوع الاجتماعي في إعادة توزيع الأدوار بين الرجل و المرأة في المجتمع وإتاحة الفرصة المتكافئة لكل منهما من منطلق مفهوم المشاركة.

تكمن الغاية الأساسية من تفعيل قضايا النوع الاجتماعي في إعادة توزيع الأدوار بين الرجل و المرأة في المجتمع وإتاحة الفرصة المتكافئة لكل منهما من منطلق مفهوم المشاركة.

ثالثاً: النوع الاجتماعي في التحليل الاقتصادي

على الرغم من تطرق خبراء الاقتصاد إلى مسائل مشاركة الذكور والإناث في القوى العاملة منذ أوائل القرن الماضي، إلا أن النوع الاجتماعي بحد ذاته لم يستخدم كفئة للتحليل، فالمعالجات المبكرة نسبيا لمشاركة النساء في القوة العاملة والتمييز بين أجور الرجال والنساء اعتمدت على ديناميكية سوق يعمل على أساس الرجال والنساء، بدلاً من الدور الذي يلعبه النوع الاجتماعي في طريقة عمل السوق الأساسية (بينيريا 1995).

في ستينات القرن الماضي، طوّر بيكر مع مجموعة من الخبراء في إطار نظرية رأس المال البشري مفهوم "اقتصاد الأسر المعيشية الجديد"، الذي طبّق للمرة الأولى مناهج ونماذج السوق في توصيف و تحليل إنتاج الأسر المعيشية وسلوك تخصيص الوقت. وقد استخدمت هذه الأدوات الجديدة لتوضيح مسألة تقسيم العمل على أساس النوع الاجتماعي وسلوك أفراد الأسرة المعيشية و الفوارق بين الذكور والإناث في هذا الخصوص. وفي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، تم تطبيق هذه المفاهيم في تحليل التمييز القائم في أسواق العمل ونماذج التفاوض في الأسر المعيشية، والتي سمحت بإدماج أبعاد القوة والصراع في صنع القرار داخل الأسرة.

لقد أدت أزمات مديونية العالم الثالث في سبعينات وثمانينات القرن العشرين وسلسة

برامج الإصلاح الهيكلي التي تم اعتمادها في العديد من الدول النامية إلى عقد عدة جولات تقييمية للآثار الناجمة عن هذه البرامج، التي أدت بدورها إلى تهميش بعض الفئات الاجتماعية بما في ذلك النساء كإحدى المجموعات الضعيفة المعرضة أكثر لتدهور الرفاه من جراء هذه البرامج. فالافتراضات القائلة بأن مصدر تدهور الرفاه يكمن في تصميم البرامج وليس فقط في آثارها الجانبية غير المتوقعة، ساهمت في تشجيع المحاولات الرامية لدمج النوع الاجتماعي بجهدٍ أكبر في التحليل الكلي للاقتصاد.

في هذا السياق، إقترح بول كولير في سلسلة من الأوراق البحثية أعدها للبنك الدولي (كولير1988، 1990، 1993، 1994) تصنيف الدخل وبيانات النفقات على أساس النوع الاجتماعي عند تقييم التقدم المحرز في تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي. كما طور ديمري (عام 1996) منهجا لتحليل مؤشرات حدوث الفوائد المصنفة وفقا للنوع الاجتماعي في النفقات العامة.

يكمن أحد الركائز المحورية في الأبحاث المعنية بالنوع الاجتماعي في مدى صحة الافتراض القائل بوجود مرونة عالية نسبيا في عمل النساء بالمقارنة مع عمل الرجال كرد فعل للصدمات الاقتصادية أو، بمعنى آخر، التحيز الجنساني الملازم لنماذج التكيف و الإصلاح الهيكلي.

يكمن أحد الركائز المحورية في الأبحاث المعنية بالنوع الاجتماعي في مدى صحة الافتراض القائل بوجود مرونة عالية نسبيا في عمل النساء بالمقارنة مع عمل الرجال كرد فعل للصدمات الاقتصادية أو، بمعنى آخر، التحيز الجنساني الملازم لنماذج التكيف و الإصلاح الهيكلي. وقد جاءت المعالجة الأساسية لهذا التحيز الجنساني غير المقصود، الذي يستتبع حيادية مزعومة للاقتصاديات الكلّية، على لسان السون في عام 1991 في كتاب "التحيز الذكوري في الاقتصاد الكلّي: حالة الإصلاح الهيكلي" في مختارات تم تحريرها من قبل المؤلف نفسه تحت عنوان "التحيز الذكوري في صيرورة التنمية" – الطبعة الثانية عام 1995.

إلى جانب الأبحاث المعنية بإدماج بُعد النوع الاجتماعي في تقييم وتعديل برامج الإصلاح الهيكلي، فقد قام العديد من الباحثين بدراسة تداعيات إدراج هذا البعد على نمو الصناعة العالمية والتجارة والعولمة (جوكيز عام 1987 وعام 1995، ستاندنخ عام 1989 وعام 1999). ونجد في مجلة التنمية العالمية[1] (العدد 27:3) الصادرة في عام 1999 قسما خاصا عن النساء والعمل والعولمة، يلخص الأبحاث الجارية في هذا المضمار.

لقد تمت تغطية الأبحاث النظرية والتطبيقية في مجال النوع الاجتماعي والاقتصاد والتنمية ضمن مجموعة من المجلات الدورية وخصوصا التنمية العالمية. ويجدر الإشارة إلى بعض المجلات التي تنشر أبحاثا في هذا المجال

مثل: التنمية والتغيير[2]، ونشرة IDS [3]، ومجلة اقتصاد التنمية[4]، ومجلة التنمية الدولية[5] بالإضافة إلى نشرة أكسفورد للاقتصاد والإحصاء[6] ومجلة كامبريدج للاقتصاد[7]. ومنذ عام 1995 تصدر مجلة خاصة متخصصة في الاقتصاد النسوي[8] وتحتوي على عدد من المقالات المتعلقة بالاقتصاديات النامية إضافة إلى الاقتصاديات المتطورة.

رابعاً: نماذج التفاوض في اقتصاديات الأسرة المعيشية

تُحدد هذه النماذج الإطار النظري الذي يتم من خلاله تحليل مقومات صنع القرار الاقتصادي على مستوى الأسرة المعيشية مع الأخذ بالاعتبار خصائص ومصالح وموارد مختلفة وبالتالي مختلف الوظائف ذات الصلة بالمنفعة (دالة المنفعة) بالنسبة لأفراد الأسرة. وعادة ما يشار إلى نماذج التفاوض على أنها منهجية بديلة للفكرة الكلاسيكية الجديدة التي يقدمها بيكر والتي ترتكز على افتراض أن سلوك الأسرة المعيشية يمكن تحفيزه بصورة رئيسية من خلال الاهتمام الجماعي بالكفاءة الاقتصادية.

عادة ما يشار إلى نماذج التفاوض على أنها منهجية بديلة للفكرة الكلاسيكية الجديدة التي يقدمها بيكر والتي ترتكز على افتراض أن سلوك الأسرة المعيشية يمكن تحفيزه بصورة رئيسية من خلال الاهتمام الجماعي بالكفاءة الاقتصادية.

ينطلق أنصار الكلاسيكية الجديدة في الواقع من افتراض أن أفضليات الأسرة المعيشية موحدة (وظائف ذات منفعة مشتركة) محددة من خارج إطار الأسرة وثابتة على مر الزمن، وإذا ما تغيرت فإن تغيرها يكون عشوائياً من أسرة إلى أخرى. و على الرغم من عدم التعبير صراحة عن هذه الافتراضات في معظم الأبحاث، إلا أنها جوهرية في النماذج المعتمدة عادة و التي تبرز أن خيارات الأسرة (مثل تحديد أي من الزوجين يعمل، ومن يهتم بالأولاد ومن يحصل على تعليم أكثر) هي بمثابة مخرجات رشيدة وحتمية لهذه الوظائف ذات المنفعة المشتركة.

وقد قدمت نانسي فولبر في عام 1984 إثباتات تطبيقية من الفيليبين، تضمنت بيانات مصنفة على أساس النوع حول العمل ووقت الفراغ والاستهلاك والإنفاق، أوضحت على عكس ما تفترضه النظرية الكلاسيكية الجديدة أن حصص الأفراد من إجمالي دخل الأسرة المعيشية تتحدد جزئياً من خلال قوة المساومة الفردية داخل الأسرة المعيشية، وأن قوة المساومة النسبية قد تتغير خلال مسيرة التنمية الاقتصادية. وقد تؤدي مثل هذه التغيرات إلى تغييرات في توزيع السلع وأوقات الفراغ ضمن نطاق الأسرة المعيشية. ومنذ ذلك الحين، دعمت الكثير من الدراسات التطبيقية فكرة فولبر.

وفقاً لنموذج التفاوض، يقوم كل وكيل(فرد من الأسرة) بالتفاوض من أجل تحقيق مساومة داخل الأسرة المعيشية بخصوص تحديد أوقات العمل والفراغ والسلع الاستهلاكية. وفي

حالة عدم التوصل إلى اتفاق ينشأ النزاع. و يشار في هذا الإطار إلى نقطة الخطر باعتبارها النقطة التي يتخلى فيها الأفراد عن الوحدة التي ينتمون إليها (مثل قرار الطلاق في إطار وحدة الزواج) ويتحدد وزن كل فرد في الوحدة من حيث الموقف الذي يستند إليه، والذي يعكس قدرته التفاوضية في الأسرة. وترتبط قوة المساومة في الأساس بالأجر البديل المحدد حسب السوق.

يمكن لبرامج الإصلاح الاقتصادي أن تؤثر في قوة المساومة عند الرجال أو النساء وذلك عن طريق فتح أو إغلاق فرص الكسب أو تغيير سبل الوصول إلى المطالب الأولية أو الثانوية في العلاقة بين الجنسين.

فعلى سبيل المثال، يمكن لبرامج الإصلاح الاقتصادي أن تؤثر في قوة المساومة عند الرجال أو النساء، وذلك عن طريق فتح أو إغلاق فرص الكسب أو تغيير سبل الوصول إلى المطالب الأولية أو الثانوية في العلاقة بين الجنسين. وبينما تصنف نظرية صنع القرار ضمن نطاق الاقتصاد الجزئي، فان الاختلاف في القدرة على التفاوض وسبل الحصول على الموارد في نطاق الأسرة لها تداعيات هامة على الاقتصاد الكلّي لأنها تمكن من إدراك الآثار المختلفة الناجمة عن سياسات التكيف الاقتصادي و التعديلات الناجمة عن الاختلاف النوعي.

خامساً: النماذج الاقتصادية والنوع الإجتماعي

يُعطي النموذج الاقتصادي صورة نظرية مبسطة للواقع الاقتصادي، تبرز من خلالها طبيعة العلاقة الداخلية بين متغيرات إقتصادية مختارة. وفي الاقتصاد الكلّي وحتى نهاية تسعينيات القرن الماضي لم تقم سوى قلّة من النماذج بإدماج البعد النوعي. و في هذا السياق، يعتبر عمل بول كولبير محاولة مبتكرة لصياغة القيود المفروضة على النمو الاقتصادي من خلال ثوابت راسخة تستند إلى النوع الاجتماعي في الاقتصاد المدروس.

ويشير كاجتي إلى ثلاثة مقاربات تم اعتمادها لإدماج النوع الاجتماعي كفئة في الإطار التحليلي هي:

1. طريقة التصنيف النوعي: التي تصّنف المتغيرات التقليدية في الاقتصاد الكلّي، مثل الإدخار والسلوك الاستهلاكي حسب النوع الاجتماعي بالاستناد إلى فرضية أن الرجال والنساء يسلكون سلوكا مختلفا في هذه المجالات (كولبير 1993، 1994).
2. طريقة دمج متغيرات جنسانية في الاقتصاد الكلّي: و التي تعتمد على إدماج متغيرات هيكلية جديدة لصياغة علاقات النوع الاجتماعي، مثل درجة عدم المساواة النوعية في أسواق العمل والائتمان أو صنع القرار في الأسر

وفي القطاعين العام والخاص (السون 1995).

3. طريقة القطاع أو النظام المزدوج: والتي تحدد النموذج على أنه عبارة عن قطاعين متفاعلين، يشمل أحدهما متغيرات الاقتصاد الكلّي التقليدي، ويشمل الآخر الأسر المعيشية مثلا أو قطاع إعادة الإنتاج الذي يتضمن مجالا واحدا أو أكثر من متغيرات النوع الاجتماعي (ايفرز والترز(1999)؛ والترز (1995)).

تعمل الأوراق البحثية الحديثة على صياغة التفاعل بين العلاقات الجنسانية والاقتصاد الكلّي و هي تشمل على سبيل المثال أعمال سيجونيو (1998) حول أثر توزيع الدخل وعدم المساواة النوعية في الدخل على عينة من الدول شبه الصناعية؛ وعمل فونتانا (1988) حول قضايا الأجور المماثلة وعلاقتها بالانفتاح التجاري في الدول ذات الدخل المنخفض وعمل فلورو وديمسكي (2000) حول إصلاح القطاع المالي والأزمة المالية وعلاقتهما بمساهمة النساء في القوة العاملة وفي القطاع الإنتاجي والقدرة على المساواة (القوة التفاوضية).

سادساً: ملاحظات ختامية

أبرزت التطورات البحثية السابق ذكرها أهمية بل ضرورة مراعاة النوع الاجتماعي عند صياغة السياسات و الخطط التنموية. فباختلاف الاحتياجات و الاولويات التنموية لكل من المرأة والرجل وباختلاف و تنوع القيود التنموية المفروضة على كل منهما، يتحدد للرجال وللنساء أدوار ومسئوليات إقتصادية وإجتماعية وسياسية متباينة تؤثر تأثيرا مباشرا على الأداء الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي. كما يؤثر هذا التباين على نمط رد فعل المجتمع إزاء الصدمات الاقتصادية.

الهوامش

(1) World Development
(2) Development and change
(3) IDS Bulletin
(4) Journal of Development Economics
(5) Journal of International Development
(6) The Oxford Bulletin of Economics and Statistics
(7) Cambridge Journal of Economics
(8) Feminist Economics

المراجع الانجليزية

Becker, G. 1981. A Treatise on the Family. Harvard. Cambridge, Mass.

Becker, G. 1965. "A Theory of the Allocation of Time," in Economic Journal, 75:9, pp.493-517.

Benería, Lourdes. 1995. "Toward a Greater Integration of Gender in Economics", in World Development 23:11, pp.1839-1850.

Boserup, E. 1970. Women's Role in Economic Development. St. Martin's Press. New York.

Collier, P. 1988, "Women in Development. Defining the Issues", World Bank Policy Planning and Research Paper, No.129, World Bank, Washington.

Collier, P. 1990, "The impact of adjustment on women", in World Bank. Analysis Plans for Understanding the Social Dimensions of Adjustment, pp.149-163. World Bank, Washington DC.

Collier, Paul. 1993. "The impact of adjustment on women", in L. Demery, Marco Feroni, Christiaan Grootaert with Jorge Wong-Walle, eds. Understanding the Effects of Policy Reform, pp.183-197. World Bank. Washington.

Collier, Paul. 1994. "Gender Aspects of Labour Allocation During Structural Adjustment- A Theoretical Framework and the African experience" in Susan Horton, Ravi Kanbar and Dipak Mazumdar (eds.) Labor Markets in an Era of Adjustment, Vol. 1. World Bank. Washington.

Demery, Lionel. 1996. "Gender and Public Social Spending: Disaggregating Benefit Incidence." Poverty and Social Policy Department Discussion Paper. World Bank. Washington

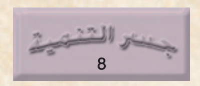
Elson, D. 1993. "Gender-aware Analysis and Development Economics" in Journal of International Development 5:2. University of Manchester, Institute for Development Policy and Management. Manchester.

Elson, Diane. 1991. [1995 2nd edition] "Male Bias in Macroeconomics: The Case of Structural Adjustment", in Elson, Diane, ed. Male Bias in the Development Process, pp.164-190. Manchester University Press. Manchester.

Elson, Diane. 1995. "Gender Awareness in Modeling Structural Adjustment", in World Development 23:11, pp.1851-68.

Elson, Diane. 1995. "Gender Awareness in Modeling Structural Adjustment", in World Development 23:11, pp.1851-68.

Evers, Barbara; Walters, Bernard. "Adapting a Gender-Segregated Macro Model to a Bargaining Framework," paper presented at the workshop Gender, Macroeconomics and Globalization, hosted by UNDP, 25-26 March 1999, New York.



Floro, Maria; Dymski, Gary., "Financial Crisis, Gender and Power: An Analytical Framework," World Development, Vol 28, No. 7, July 2000.

Folbre, Nancy. 1984. "Household Production in the Philippines: A Non-neoclassical Approach", in Economic Development and Cultural Change 32:2, 303-330

Fontana, M. ,"The Gender Effects of Trade Liberalization in Developing Countries: A Review of the Literature" in Bussolo, M. and De Hoyos, R. (eds), Gender Aspects of the Trade and Poverty Nexus: A Micro-Macro Approach, Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2009.

Fontana, M. "Modelling the Effects of Trade on Women at Work and at Home: Comparative Perspectives" in van Staveren, I., Elson, D., Grown, C. and Cagatay, N. (eds), The Feminist Economics of Trade, Routledge, 2007.

Fontana, M., Joekes, S. and Masika, R., 'Global trade expansion and liberalisation: gender issues and impacts', BRIDGE Report 42, Brighton: Institute of Development Studies, 1998.

Joekes, Susan. 1987. Women in the World Economy. Oxford University Press. Oxford.

Joekes, Susan. 1995. "Trade-Related Employment for Women in Industry and Services in Developing Countries." UNRISD Occasional Paper No. 5. United Nations Research Institute for Social Development. Geneva.

Joekes, Susan; Weston, Ann. 1994. Women and the New Trade Agenda. UNIFEM. New York.

Seguino, Stephanie. "Gender Inequality and Economic Growth: A Cross-country Analysis". In progress. Paper presented at Engendering Macroeconomics Workshop, Chicago, November 13-14, 1998.

Standing, Guy. 1989. "Global feminisation through flexible labour," in World Development, 17:7, pp.1077-1095.

Standing, Guy. 1999. "Global Feminization Through Flexible Labor: A Theme Revisited" in World Development 27:3, pp.583-602.

Walters, Bernard. 1995. "Engendering Macroeconomics" in World Development 23.11,1869-1880.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

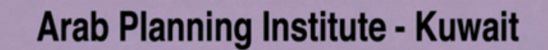
العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الاول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الارقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
ادارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الادوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الارقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الاسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الازمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
ادارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الاربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الاربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الامام	الثاني الإربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الإربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الاربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الاربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الإربعون
ادوات المصرف الإسلامي	ا. حسن الحاج	الثامن الإربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الاربعون
الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	ا. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الاداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	ا. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. احمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والاداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الاهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الاسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. احمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. احمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الاسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون

الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون
فعالية أسواق الاسهم العربية	د. إبراهيم إونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الاسرج	التسعون
البنية الجزئية لاسواق الاوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. احمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشات الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الاوراق المالية	د. إبراهيم اونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد ابو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	**د. رياض بن جليلي**	**التاسع والتسعون**
العدد المقبل		
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	**د. إبراهيم أونور**	**المائة**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm



P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935



المعهــد العربـي للتخطيـط بالكويــت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935

E-mail : api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org